التكيف المعيشي للمرأة الكويتية بعد الطلاق

أ.د. فهد ثاقب الثاقب*

مقدمة:

تشهد مجتمعات العالم ومنها دول العالم الثالث زيادة في معدلات الطلاق ، ونجد أن معدل الطلاق لجميع الفئات العمرية في الكويت هو ٥ , ٥ لكل ألف من المتزوجين الذكور و ٩ , ٨ لكل ألف من المتزوجين الإناث عام ١٩٨٨ . ونجد أن أكثرية (٥ , ٥٤٪) من حالات الطلاق بالنسبة للنساء هي في الفئة العمرية ٢٠ ـ ٢٩ سنة ، (United Nations : ١٩٩٠ : ٧٨٠ ـ ٧٨٥) وتختلف نسب الطلاق بحسب مدة الحياة الزوجية ، حيث نجد أن معظم حالات الطلاق في الكويت تقع في أول سنتين من الزواج . (United Nations: ١٩٩٠: ٨١٠) . وبالرغم من أهمية هذه الظاهرة إلا أن الاهتمام بدراستها كان محدودا . فهناك دراسة (حسين ١٩٧٨) المعدة لإدارة التخطيط والمتابعة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . والدراسة تهدف إلى معرفة علاقة الطلاق ببعض العوامل كالسن والتعليم والدخل والإنجاب . وكانت عينة الدراسة لمجموعة من المطلقين والمطلقات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ممن يتسلمون مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . وهناك دراسة لوزارة التخطيط (١٩٨٩) للربط بين الطلاق والتعليم والمهنة والجنس والعمر وفصول السنة . ومن الدراسات الحديثة هناك دراسة (الثاقب ١٩٩٦) التي تهدف إلى معرفة الأسباب الرئيسة المؤدية إلى الطلاق في المجتمع الكويتي ، وعلاقتها بمتغيرات اجتماعية ـ ثقافية تتعلق بخلفيات المطلقين . وقد اتجهت الدراسات في المجتمعات العربية اتجاها مماثلا . فهناك دراسة (برهوم ١٩٧٧) حول أسباب الطلاق في الأردن ، والتي أشارت إلى تدخل الأسرة ، وسوء التفاهم ، ووجود نساء أخريات ، والمشاكل الاقتصادية والجنسية . وفي دراسة (الفيصل ١٩٩١) لبعض خصائص المطلقين الاجتماعية في الرياض يرجع أسباب الطلاق إلى تدخل الأهل ، وسوء معاملة الزوجة ، وعدم التوافق ، وكثرة مطالب الزوجة ، وعدم الانجاب ، وفارق السن ، وترى دراسة الخطيب (١٩٩٣) أن أسباب الطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي تعود إلى اختلاف الطباع ، ثم النفور ، وتدخل الأهل ، واختلاف الجنسية ، وفارق السن ، وعدم

* أستاذ قسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت .

الانجاب ، وعوامل أخرى .

أما في المجتمعات الغربية فإن هناك العديد من الدراسات حول الأبعاد المختلفة لظاهرة الطلاق . وقد شهدت الثمانينيات اهتماما كبيرا بالجوانب الاقتصادية المترتبة على الطلاق ، خاصة لدى المطلقات . والمرأة المطلقة في الغرب خاصة في الولايات المتحدة تسوء حالتها الاقتصادية بعد الطلاق . ويشير (Wallerstein & Kelly,١٩٨٠) إلى أن ثلث أفراد العينة من المطلقات يناضلن من أجل البقاء اقتصاديا بعد مرور خمس سنوات على الطلاق . أما نصف أفراد العينة فحافظن على مستوى متواضع من المعيشة ، إلا أنهن خائفات من المستقبل . وهناك خمس أفراد العينة ممن لديهن إمكانات مالية إما بسبب نفقة الزوجة والأبناء ، أو نتيجة لعملهن ، أو لزواجهن من رجل آخر .

وتشير دراسة (Weitzman, ١٩٨٥) إلى انخفاض مفاجئ لمستوى معيشة أفراد العينة من المطلقات في ولاية كاليفورنيا ، مقابل تحسن ملموس لمستوى معيشة المطلقين في السنة الأولى بعد الطلاق . ويؤكد (Corcoran,Dancan, & Hill, ١٩٨٤) على انخفاض في الدخل ، والوضع الاقتصادي ، مما يقود إلى الاستقرار عند مستوى دخل متدن . ووجد (Arendell,١٩٨٧ ـ Morgan,١٩٨٩ ـ Peterson, ١٩٨٩) هبوطا في المستوى المعيشي للمطلقة إلى مستوى الفقر أو ما يقاربه ، مع وجود احتمالات محدودة لأي تحسن اقتصادي ، بالاضافة إلى توجه نحو الحد من زواج جديد . ويشير (Cassetey,١٩٨٣) إلى انخفاض المبالغ المدفوعة لنفقة الأطفال ، وعدم الالتزام بدفعها أحيانا . ويؤكد (Peterson,١٩٨٩) زيادة انخراط المطلقة في سوق العمل وزيادة الساعات المحددة لذلك (لمزيد من التفصيلات انظر (Kit-١٩٩٠ son & Morgan, وهكذا نجد أن أول ما يترتب على الطلاق في المجتمعات الغربية هو انخفاض دخل المطلقة حيث تقاسي المطلقة من إيجاد عمل ، وإن وجد فإن الدخل محدود . وتشير الدراسات إلى محدودية فرص العمل وتدني مستوى الأجور بالنسبة للمرأة ، علما بأن العمل يمثل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لأغلبيتهن .

ولذا فإن الوضع الاقتصادي للمرأة المطلقة الغربية أسوأ من أقرانها المتزوجات ، أو من وضعها عندما كانت متزوجة . فنجد الأسر التي ترأسها المرأة أدنى اقتصاديا من تلك التي يرأسها الرجل من نفس الفئة العمرية . وهناك اجماع بين الباحثين على أن الطلاق له ارتباط بتدني مكانة المرأة الاقتصادية . ثم إن الرجال المطلقين أو المنفصلين أفضل من النساء اقتصاديا . بل إن مستوى معيشة الرجل أفضل بعد الانفصال والطلاق . أما المطلقة فإن مكانتها الاقتصادية ستستمر في

التدني على الأقل لمدة ٥ سنوات إلا إذا تزوجت ثانية . ويمكن تفسير ذلك على اعتبار أن هناك القليل من الرجال ممن يتحمل رعاية الأبناء ، وهذا يعني أن المطلقة مسؤولة عن متطلبات الأبناء اليومية ، وهناك القليل من المطلقين ممن يوافق على دفع النفقة ، وحتى لو تم ذلك فإنه لن يستمر طويلا . وأخيرا فإن دخل الزوج أعلى من دخل الزوجة في أثناء الزواج وبعد الطلاق . ومن المتوقع أن يستمر الأبناء في مستوى معيشة الأب وهو الأفضل اقتصاديا ، إلا إذا كان الوالدان يواجهان بطالة أو أي عوائق اقتصادية . ولذا فإن مستقبل المطلقات وأبنائهن في المجتمع الغربي يبدو مظلما (Holden & Smock, ١٩٩١) .

أما عن وضع المطلقة في مجتمعنا فليس هناك دراسات طويلة الأمد لتقييم حالتها الاقتصادية ومتابعتها لسنوات بعد الطلاق . والمطلقة في مجتمعنا يحق لها ولأبنائها النفقة ، إلا أن هناك القليل من المطلقين ممن يدفعون . ويعود ذلك إلى عدم رغبة المطلقات في الذهاب إلى المحاكم وقلة المبالغ المقررة . والنفقة التي تدفع سواء تلك التي تقرها المحاكم أو تدفع طواعية هي قليلة بكل المقاييس . ولذا نجد أن المطلقة تعتمد على دخلها من العمل . أما إذا كانت غير عاملة فتعتمد على مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعلى مساعدات المؤسسات الخيرية ، وتمثل مساعدات الأهل والأقارب مصدرا هاما للدخل . والأغلبية العظمى من المطلقات تلجأ عند الطلاق إلى منزل والديها أو الأخوة ، إذا لم يكن لديها أبناء أو أن أبناءها صغار . أما إذا كان الأبناء كبارا في السن فإنها تقرر الاقامة في سكن مستقل أو ملحق بمسكن المطلق أو الأب . ولذا فإن المطلقة المقيمة مع الأب أو الأخوة معتمدة بشكل أساسي عليهم ، فليس هناك نفقات للاقامة أو المأكل ، وعليها أن توفر ما تحتاجه من أشياء أخرى إما من عملها أو من المساعدات .

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الوضع المعيشي للمرأة المطلقة الكويتية وعلاقته بمجموعة من العوامل كمكان الإقامة ، والعمر الحالي للمطلقة ، ووجود الأبناء ، وعدد سنوات الزواج ، وعمل المطلقة ، وعدد المقيمين مع المطلقة ، والدخل الشهري للمطلقة ، ومستوى التعليم ، وحالتها المالية مقارنة بمطلقها . وتحقيقا لهذا الهدف تحاول الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة منها :

هل وضع المطلقة المالي أفضل قبل الزواج أو في أثنائه ، أو بعد الطلاق ، أو أثناء الزواج الحالي ، أم أنه لم يتغير؟

لو كانت بحاجة إلى مساعدة مالية بعد الطلاق فإلى من تذهب لطلب المساعدة؟
هل تأخذ مساعدة مالية من الأقارب؟
هل تأخذ مساعدة مالية من وزارة الشؤون الاجتماعية؟
هل المطلق مستمر في دفع مبلغ النفقة؟
كما المبلغ الذي يفترض أن يدفعه المطلق لكل طفل شهريا؟
هل الدخل الوظيفي ونفقة الأبناء كافية لتسديد مصروفات العائلة؟
هل تفكر المطلقة في الزواج مرة أخرى كحل للمشكلات المترتبة من الطلاق .

منهج البحث:

تم اختيار عينة البحث من المطلقات الكويتيات للسنوات ٩٠ ـ ٩١ ـ ١٩٩٢ . وقد بلغ المجموع الكلي لحالات الطلاق بحسب سجلات وزارة العدل لتلك السنوات ٤٠٧٢ حالة . وتقرر اختيار عينة عشوائية مكونة من ثلاثمائة حالة . تمت مقابلة ٢٥٨ حالة منهن ، وأما بقية الحالات فقد تعذر مقابلتهن نظرا لاختلاف عنوان المنزل أو رفض البعض نتيجة لزواجهن ، أو رفض ذويهم إجراء المقابلة . وقد تم استبعاد إحدى الحالات نظرا لأن سبب الطلاق هو القرابة المحرمة .

استخدمت لغرض الدراسة الموسعة ، والتي تشكل هذه الورقة جزءا منها استبانة احتوت على مائتين وخمسة وأربعين سؤالا . يتناول الجزء الأول منها الخلفيات الاجتماعية لأفراد العينة ، ويتناول الجزء الثاني الأسئلة التي تتعلق بالابعاد المختلفة للطلاق ، ومنها المتعلقة بالتكيف المعيشي للمطلقة . هذا وقد أجرى اختيار أولى للاستبانة على مجموعة من المطلقات وتم في أثر ذلك إضافة بعض الأسئلة أو حذفها أو تعديلها في ضوء نتائج التجربة . ثم جرت تجربة الاستبانة مرة أخرى ، وفي كلتا الحالتين شاركت ثمانية باحثات في تلك التجربة وتم تدريبهن على استخدام هذه الاستبانة . وقد اعتمدن في تحليل النتائج إحصائيا على الفروق بين النسب المئوية ، وعلى اختبار كـ ٢١ لاختبار مدى الدلالة الإحصائية للفروق بين تكرارات العوامل المختلفة وعلاقاتها بالطلاق .

خصائص عينة البحث:

أما بالنسبة لعينة البحث فهي تضم ٢٥٨ حالة موزعة على كافة المحافظات والمناطق في الكويت ، وينتمي أفرادها إلى شرائح اقتصادية وعمرية مختلفة . وبلغت نسبة الحالات لمنطقة

العاصمة والأحمدي ٢٠٪ لكل منها . وهناك ٢٥٪ من الحالات من الفروانية ، ١٨٪ من حولي ، ١٧٪ من الجهراء . ويقيم ٥٥٪ من أفراد العينة في منازل الدخل المحدود ، بينما يقيم ٢٥٪ في فلل ، وحوالي ١٤٪ في شقق ، ويقيم حوالي ٧٪ في بيوت شرقية أو ملاحق . وبلغ دخل ٢١٪ من أفراد العينة أقل من ١٩٩ د .ك شهريا ، وهناك حوالي ٣٠٪ بلغ دخلهن ٢٠٠ ـ ٢٩٩ د .ك شهريا ، وحوالي ٢٣٪ دخلهن ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك شهريا ، وحوالي ٦٪ بلغ دخلهن ٦٠٠ ـ ٧٩٩ د .ك شهريا ، و ١٪ بلغ دخلهن ٨٠٠ د .ك شهريا فما فوق . وهناك ١٩٪ ليس لهن دخل شهري إما لكونهن طالبات أو سيدات يعتمدن على أولياء أمورهن ماليا . أما بالنسبة لدخل المطلق الشهري فهناك ١٪ دخلهم أقل من ١٩٩ د .ك شهريا ، ١٨٪ دخلهم بين ٢٠٠ ـ ٣٩٩ د .ك شهريا ، و ٣٣٪ دخلهم ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك شهريا ، و ١٤٪ دخلهم ٦٠٠ ـ ٧٩٩ د .ك شهريا ، و ١٩٪ دخلهم ٨٠٠ د .ك فما فوق شهريا ، وهناك ١٤٪ دخلهم غير معلوم لمطلقاتهم .

ينتمي أفراد العينة إلى فئات عمرية مختلفة ، فهناك ١٤٪ من الفئة العمرية ١٦ ـ ٢١ سنة ، وحوالي ٢٩٪ من الفئة العمرية ٢٢ ـ ٢٥ سنة ، و ٢٢٪ من الفئة العمرية ٢٦ ـ ٢٩ سنة ، وحوالي ١٦٪ من الفئة العمرية ٣٠ ـ ٣٣ سنة ، وحوالي ٢٠٪ من الفئة ٣٤ سنة فما فوق . بلغت نسبة من لديهم أطفال من أفراد العينة حوالي ٤٩٪ ، تراوحت اعدادهم بين ١ ـ ٥ أبناء ، والجدير بالذكر أن جميع أفراد العينة من الكويتيات وتمثل الأميات ٧٪ وحملة الشهادة الابتدائية حوالي ٧٪ وحملة الشهادة المتوسطة والثانوية ٥٥٪ وحملة الشهادة الجامعية وما فوق ٣١٪ . وبلغت نسبة العاملات من أفراد العينة ٤٧٪ وغير العاملات ممن عملوا من قبل ٩٪ ، أما أولئك اللائي لم يعملن طيلة حياتهن فيمثلن ٤٤٪ ، والجدير بالذكر أن نسبة الطالبات بين غير العاملات بلغت ١٥٪ والمتقاعدات ٣٪ وربات البيوت ٣٦٪ . وتبين أن ٣٦٪ من أفراد العينة كن يعملن أثناء الزواج . وينتمي ٨١٪ من أفراد العينة إلى المذهب السني و ١٩٪ إلى المذهب الشيعي .

أما بالنسبة لسنوات الزواج فهناك ٢٧٪ من أفراد العينة ممن كان زواجهن أقل من ٦ شهور ـ سنة ، و٩٪ سنة واحدة ، و ١٠٪ سنتان . . . وهكذا إلى أن نصل إلى آخر فئة وهن من مضي على زواجهن أكثر من ٢١ سنة ويمثلن ٧٪ من أفراد العينة . كما اتضح أن ٣٥٪ من الأزواج هم من الأقارب و ٥٪ من الجيران و ٩٪ من أصدقاء العائلة ، ٢٪ من الأصدقاء الشخصيين ، و ٣١٪ غير معروفين قبل الزواج ، و١٩٪ كانت درجة المعرفة محدودة قبل الزواج ، وتجدر الإشارة إلى أن ٦٦٪ من أولئك الأقارب هم أبناء عم .

النتائج:

سُئل أفراد العينة هل الوضع المالي أفضل قبل الزواج أو في أثنائه أو بعد الطلاق ، أو في أثناء الزواج الحالي أم أنه لم يتغير ، أجابت ٤ , ٣٨٪ أن الوضع لم يتغير ، و٣ , ٣٥٪ بعد الطلاق ، و٣ , ٩٪ في أثناء الزواج ، و ٥ , ٨٪ في أثناء الزواج الحالي ، و٦ , ٦٪ قبل الزواج . ويشير ذلك إلى أن الأغلبية العظمى تؤكد أن وضعهن المالي أفضل بعد الطلاق أو أنه لم يتغير ، وبين أن ٤٦٪ من المقيمات مع أسرهن أشرن إلى أنه ليس هناك تغير ، و ٤٢٪ أشرن إلى أن الوضع أفضل بعد الطلاق . وتشير ٦٤٪ من المقيمات مع أسرة الزوج الحالي إلى أن الوضع أفضل حاليا . وتؤكد ٣٢٪ من المقيمات في مسكن ملك المطلق أو عائلته إلى أن الوضع لم يتغير ، أما ٥٠٪ من نفس الفئة فتشير إلى أن الوضع أفضل بعد الطلاق . وتشير ٢٩٪ من المقيمات في مساكن مؤجرة إلى أن الوضع أفضل في أثناء الزواج و ٢٤٪ من نفس الفئة أشرن إلى عدم وجود تغير . هذا يؤكد أن المقيمات مع أسرهن واللائي لا يدفعن نفقات سكن أو معيشة يجدن الوضع المالي أفضل بعد الطلاق ، هذا إذا كانت متزوجة لفترة طويلة ، أو أن الوضع لم يتغير لمن طلقت قبل الدخول أو بعد زواج قصير . أما من تزوجت من جديد فلا غرابة في أن ترى معظمهن أن الوضع أفضل في أثناء الزواج الحالي ، فلم تمر فترة كافية للمقارنة . أما من لديها عدة أبناء وتقيم في منزل ملك المطلق أو عائلته فإن الأغلبية ترى أن الوضع أفضل بعد الطلاق ، حيث يبدو أن المطلق متكفل بالنفقات ومنها السكن . أما من كانت تعاني من مشكلات مالية وتقيم في بيت مؤجر فإنها ترى أن الوضع أفضل في أثناء الزواج أو لا ترى تغييرا ، حيث المطلق كان مسؤولا عنها وعن أبنائها . ولذا فإن الأغلبية ممن تعتمد على الأهل اقتصاديا ترى أن الوضع أفضل بعد الطلاق أو لم يتغير . أما من تعتمد على المطلق فترى أن الوضع أفضل بعد الطلاق أو لم يتغير .

وتأكيدا لذلك نجد أن أغلبية المقيمات في فلل أو مساكن ذوي الدخل المحدود يعتقدن أن الوضع المالي أفضل بعد الطلاق أو لم يتغير ، أما المقيمات في شقق أو ملاحق أو بيوت شرقية فيؤكدن أن الوضع أفضل في أثناء الزواج أو لم يتغير . فهناك ٣٦٪ من المقيمات في فلل يرون أن الوضع أفضل بعد الطلاق ، و ٤٨٪ يرون أن لا تغير ، وهناك ٤٤٪ من المقيمات في مساكن ذوي الدخل المحدود يرون أن الوضع أفضل بعد الطلاق و ٣٨٪ يرون أن ليس هناك تغير . بالمقابل نجد أن هناك ٢٧٪ من المقيمات في شقق يرون أن الوضع أفضل في أثناء الزواج ، ونسبة مماثلة ترى ألا تغير ، وكذلك ٢٥٪ من المقيمات في ملاحق أو بيوت شرقية يرون أن الوضع أفضل في أثناء الزواج ، و ٤٤٪ يرون أن ليس هناك تغير ، ولذا نجد أن المطلقة إذا كانت مقيمة مع اسرتها وكانت

عاملة ولها دخل مستقل ، فإن وضعها المالي أفضل بعد الطلاق أو على أبعد تقدير لم يتغير . إذ أنها إذا كانت تشارك المطلق الالتزامات المالية في المنزل ومن ثم فإن وضعها الآن أفضل ، أما من لم تشارك فإن وضعها لم يتغير . وبامكاننا القول إن المرأة العاملة ذات الدخل العالي أو المتوسط لم يتغير وضعها بعد الطلاق ، أو أن وضعها المالي تغير إلى الأفضل بعد الطلاق . أما من كان دخلها متدنيا فإن الوضع بعد الطلاق أفضل نظرا لاعتمادها على أسرتها أو أنه لم يتغير . وتؤكد البيانات أن الأكثرية من المطلقات المقيمات مع الأب أو الأخوة يعتقدن أن الوضع أفضل بعد الطلاق أو لم يتغير ، أما أكثرية المقيمات مع المطلق أو مع أقارب فترى أن الوضع أفضل بعد الطلاق . أما أكثرية المقيمات مع الزوج الحالي فترى أن الوضع أفضل في أثناء الزواج الحالي ، أو لا تغير . أما المقيمات بشكل مستقل فترى الاغلبية بأن الوضع أفضل أثناء الزواج أو أنه لم يتغير .

وعند النظر للبيانات الواردة في الجدول (١) نجد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أفضلية الوضع المالي للمطلقة ومكان الإقامة ، وعدد المقيمين مع المطلقة ، والعمر الحالي للمطلقة ، ووجود الأبناء ، وعدد سنوات الزواج ، وعمالة المطلقة ، وحالة المطلقة المالية مقارنة بالمطلق . فنجد أن ٥١٪ من المطلقات من محافظتي العاصمة وحولي يشرن إلى أن الوضع لم يتغير ، و ٢٧٪ يشرن إلى أن الوضع أفضل بعد الطلاق ، أما المطلقات من المحافظات الأخرى فإن النسب هي ٣٢٪ و ٤١٪ على التوالي . ونجد أن نسبة من فضلن الوضع المالي بعد الطلاق تزداد كلما ازداد عدد المقيمين مع المطلقة من أقارب وأبناء ، بينما تقل نسبة من اعتقدن أن الوضع لم يتغير . ومما لاشك فيه أن نسبة الأسر الكبيرة الحجم والأسر الممتدة أكبر في المحافظات الثلاث منها في العاصمة وحولي ، ثم إن المطلقة ستحصل على مختلف أشكال المساعدة والدعم منهم . وتأكيدا لذلك نجد أن المطلقات ممن لديهن أبناء ترى ٦ , ٤١٪ منهن أن الوضع أفضل بعد الطلاق ، وترى ٣٢٪ أن الوضع لم يتغير ، بينما ترى ٥ , ٣٠٪ ممن ليس لديهن أبناء أن الوضع أفضل بعد الطلاق ، و ١ , ٤٦٪ ترى أن الوضع لم يتغير . ونجد أن ٧ , ٤١٪ من المطلقات الأصغر سنا وخاصة من طلقن قبل الدخول يرون أن الوضع أفضل بعد الطلاق ، وهناك ٣ , ٣٣٪ يرون أن الوضع لم يتغير ، بالمقابل نجد أن ٤ , ٢٩٪ و ١ , ٤٧٪ على التوالي من المطلقات الأكبر سنا ممن يرون ذلك .

ويبدو أن عدد سنوات الزواج لها علاقة إيجابية بتفضيل الوضع المالي بعد الطلاق وعلاقة عكسية بالنظر إلى الوضع بدون تغير . فنجد أن ٧ , ٤٧٪ ممن تزوجن لأقل من سنتين يشرن إلى أن الوضع لم يتغير و ٦ , ١٥٪ يفضلن الوضع في أثناء الزواج الحالي و ٥ , ٢٧٪ يفضلنه بعد

الطلاق . بالمقابل نجد أن ٣ , ٤٢٪ ممن استمر زواجهن أكثر من ٥ سنوات يفضلن الوضع بعد الطلاق و ٥ , ٢٩٪ يعتقدن بأن الوضع لم يتغير . فالأغلبية ممن كانت تجربتهن مع الزواج قصيرة خاصة من طلقن قبل الدخول يجدن أن الوضع لم يتغير أو أن زواجهن الحالي أفضل . ونجد أن نسبة أكبر من المطلقات العاملات أو المتقاعدات يجدن أن الوضع لم يتغير نظرا لاعتمادهن على دخلهن ، أو أن الوضع أفضل بعد الطلاق نظرا لإعفائها من مستلزمات السكن والمعيشة . وهناك نسبة أكبر بين العاطلات واللائي لم يسبق لهن العمل ممن ترى بأن الوضع أفضل بعد الطلاق . ويبدو أن حالة المطلق المالية كلما كانت مماثلة لحالة المطلقة فإن نسبة أكبر ترى أن الوضع لم يتغير ، أما إذا كانت حالته المالية أدنى من المطلقة فإن نسبة أكبر تفضل الوضع بعد الطلاق .

اتضح أن الأغلبية من أفراد العينة تعتقد أن وضعهن المالي أفضل بعد الطلاق أو أنه لم يتغير ، ويعود ذلك كما ذكرنا إلى أن معظم أفراد هذه الفئة يعتمدن على أسرهن فيما يتعلق بالسكن والمعيشة وعلى دخلهن فيما يتعلق باحتياجاتهن الأخرى . ولذا عندما سألنا أفراد العينة هل طالبت بالنفقة لك ولأولادك وديا؟ أجابت ٣٨٪ بالإيجاب . وعندما سئلن فيما إذا استجاب الزوج السابق لذلك أجابت ٤ , ١٧٪ بنعم . يتضح من ذلك أن المطلقة إن لم تكن في حاجة ماسة فلن تطالب بالنفقة ، وإذا طالبت بالنفقة بصورة ودية فلن تحصل عليها إلا نسبة قليلة ، ونجد أن المطلقة تبتعد عن قاعات المحاكم نظرا لجهلها بالقوانين ومكاتب المحاماة وتخوفها من المحاكم أو عدم قدرتها على دفع تكاليف المحامين . وهي وإن طالبت المطلق بالنفقة لها ولاولادها فهي تجابه بالرفض من قبل البعض . ولدى سؤالهن إذا كان الزوج السابق لا يدفع فما هو مبرر ذلك؟ أجاب معظمهن أن السبب هو بخل المطلق أو عدم قدرته على الدفع ، ولذا فإن معظمهم يرد بأن المطلقة عليها أن تصرف على أطفالها . وهناك من يرى بأن سلوك المطلق يعود إلى عناده وكيده واستفزازه لمطلقته . وهناك من يشير إلى عدم قدرته على تحمل المسؤولية ، ولذا نجده يقول بأن أب المطلقة تكفل بهم فلا داعي للنفقة . وهناك من يعد ويماطل . وعندما سئلن إذا كان الزوج السابق لا يدفع أو يماطل في دفع نفقة الأبناء ـ هل اشتكين لدى المحكمة؟ أجابت ٦ , ١٣٪ بالشكوى لدى المحكمة والمطالبة بنفقة الأبناء .

والواقع أن اعتماد المطلقة على أسرتها وعملها ، وجهل معظمهن بحقوقهن ، وتخوفهن وأسرهن من المحاكم دفع بمعظمهن إلى القبول بالأمر الواقع . وهذا يتمثل في أن تتولى هي وأسرتها الانفاق على أبنائها ، أو قبول مبلغ بسيط من المطلق . والجدير بالذكر أننا لم نجد علاقات ذات دلالة إحصائية بين المطالبة بشكل ودي بالنفقة ومجموعة من المتغيرات ، سوى المذهب

الديني للمطلق أو المطلقة ، وعدد أبناء المطلقة . حيث نجد أن ٢ , ٧٠٪ ممن لديهن أبناء طالبن وديا بالنفقة و٨ , ٢٩٪ لم يطالبن ، مقابل ٩ , ٢٣٪ و ١ , ٧٦٪ على التوالي لمن ليس لديهن أبناء . وكذلك نجد أن هناك علاقة إيجابية بين المطالبة الودية بالنفقة وعدد سنوات الزواج . حيث نجد أن ٩ , ٤٢٪ ممن استمر زواجهن أقل من سنتين طالبن بالنفقة ، و ١ , ٥٧٪ لم يطالبن ، مقابل ٤ , ٥٧٪ و ٦ , ٤٢٪ على التوالي لمن استمر زواجهن مدة سنتين إلى أقل من ٥ سنوات ، و ٦ , ٥٧٪ و ٤ , ٣٢٪ على التوالي لمن استمر زواجهن أكثر من خمس سنوات . وتشير البيانات إلى مطالبة ٩ , ٥٣٪ من المطلقات السنة بالنفقة ، و ١ , ٤٦٪ لم يطالبن ، مقابل ٩ , ٧٥٪ و ١ , ٢٤٪ على التوالي بالنسبة للمطلقات الشيعة . وهناك علاقة مماثلة بالنسبة للمذهب الديني للمطلق والمطالبة الودية بالنفقة .

هذا يشير إلى أن المطلقة إذا كانت بحاجة إلى نفقة لها ولأبنائها فإنها ستطالب المطلق خاصة إذا أقامت معه سنوات وكان لديها عددا من الأبناء . أما بالنسبة للمذهب الديني فكما أشرنا من قبل فإن معظم حالات الطلاق لدى الشيعة تقع في المحاكم ونجد أن القاضي يحدد النفقة ، إذا كان المطلق لم يأخذ المبادرة بذلك والمطلق أحيانا يحاول التهرب من الدفع ، خاصة إذا عرف بأن المطلقة أو أسرتها قادرة على الانفاق على أبنائه . ولذا فإن البعض قد يضطر إلى اللجوء إلى القضاء للحصول على حقوقه . وتأكيدا لذلك نجد أن أقلية بين المطلقات العاملات ممن حصلن على النفقة لها ولأبنائها ، بينما هناك أكثرية بين العاطلات اللائي لم يسبق لهن العمل ممن حصلن على النفقة . فمعظم المطلقين لا يدفع إن لم تكن المطلقة بحاجة ماسة ودون عمل ، وإن اضطر للدفع ففي أدنى الحدود ، وإذا كانت هناك فرصة للتهرب من الالتزامات فلن يفوتها . وتشير البيانات إلى أن هناك أقلية بين من أشرن إلى عدم الحاجة إلى مساعدة مادية ، أو من أشرن إلى اللجوء إلى أسرهن عند الحاجة حصلن على النفقة ، بالمقابل نجد أن أغلبية من لجأن إلى المساعدات الحكومية والأهلية حصلن على نفقة من المطلق .

وعندما سُئل أفراد العينة عن المبلغ الذي يفترض أن يدفعه الزوج السابق كنفقة لأطفاله شهريا ، تبين أن ٥ , ١٠٪ من أفراد العينة أشرن إلى أقل من ٥٠ د .ك و ١ , ٢٢٪ مبلغ ٥٠ ـ ٩٩ د .ك ، و ٧ , ٤٪ مبلغ ١٠٠ ـ ٢٩٩ د .ك و ٤ , ٠٪ مبلغ ٣٠٠ د .ك فما فوق و ٩ , ٣٪ يرفضن الدفع . وتبين أن ٢ , ٢٥٪ منهن لديهن طفل واحد ويتسلمن أقل من ٥٠ د .ك و ٣ , ٥٣٪ لديهن طفلان ويتسلمن ٥٠ ـ ٩٩ د .ك و ١ , ١٢٪ لديهن ثلاثة أطفال ويتسلمن ١٠٠ ـ ٢٩٩ د .ك و ٣ , ٩٪ لديهن أربعة أطفال ويتسلمن أكثر من ٣٠٠ د .ك . وهكذا نجد أن النفقة التي تدفع قليلة

وقد لا تغطي ما يتطلبه الأبناء من ملبس ومأكل . وهذه المبالغ لا تمثل إلا جزءا يسيرا من دخول بعض المطلقين ، بينما نجد أن المحاكم في الدول الغربية تفرض نفقة لا تقل عن ربع أو ثلث أو ربما نصف الدخل الشهري للمطلق . وبالرغم من أن تلك المبالغ متدنية ولا تمثل إلا جزءا يسيرا من دخل بعض المطلقين ، إلا أن هناك من يتهرب من الدفع . ولذا عندما سئل أفراد العينة هل هو مستمر في دفع ذلك المبلغ؟ أجابت ٥ , ٢٧٪ دائما و ٣ , ٤٪ معظم الأحيان ، و ٧ , ٢٪ بعض الأحيان أو نادرا و ٢ , ٦٪ مطلقا . وعلينا أن نشير إلى أنه لم يمض إلا شهور أو سنوات قليلة على طلاقهن عند إجراء الدراسة ، ولابد لنا أن نتساءل ماذا سيكون عليه الموقف بعد سنوات . ربما نجد أن عدد المتهربين من الدفع في ازدياد مستمر . وتجدر الاشارة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين قيمة النفقة والمذهب الديني للمطلقة أو المطلق . حيث نجد أن أغلبية المطلقين السنة ٢ , ٨١٪ هم ممن يدفعون أقل من ٥٠ ـ ٩٩ د .ك ، وبالمقابل نجد أن أغلبية الشيعة ٥ , ٧٦٪ ممن يدفعون ٥٠ ـ ٢٩٩ د .ك . وربما يعود ذلك إلى عدد الأبناء ، إلا أن المرجح أن النفقة بالنسبة لمعظم الشيعة قد حددتها المحكمة ولذا جاءت أفضل نسبيا من أقرانهم السنة . وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل المطلق الشهري والمبلغ المقرر للنفقة ، حيث نجد أن ٥٠٪ من ذوي الدخل دخلهم أقل من ٣٩٩ د .ك ونفقتهم أقل من ٥٠ د .ك ، و ٧١٪ من ذوي الدخل دخلهم ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك ونفقتهم تتراوح بين أقل من ٥٠ ـ ٩٩ د .ك و ٦٥٪ من ذوي الدخل دخلهم أكثر من ٦٠٠ د .ك ونفقتهم ٥٠ ـ ٩٩ د .ك .

ومبلغ النفقة كما هو واضح قليل جدا إلا أن هناك من يراه مبلغا كبيرا . فهناك ٤ , ٣٢٪ ممن لديهن أطفال أشرن إلى أن المطلق يعتبر النفقة كثيرة جدا ، بينما يرى ٥ , ٤٠٪ أن النفقة جيدة و ٠ , ٢٧٪ يرفضون دفع النفقة . وتبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان الاقامة والموقف من النفقة . حيث تبين أن ٨ , ٤٨٪ من أولئك المقيمين في محافظتي العاصمة وحولي يعتبرون النفقة كثيرة جدا ، و ٢٢٪ يرفضون الدفع . بالمقابل هناك ٩ , ٢٢٪ من المقيمين في المحافظات الثلاث ممن يعتبر النفقة كثيرة جدا و ٠ , ٣٠٪ يرفضون الدفع . وعندما سئل أفراد العينة هل شعرت بأن زوجك السابق يرفض دفع تلك النفقة؟ أجابت ٧ , ١٦٪ من أفراد العينة بنعم و ١ , ٢٧٪ بلا . وتبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرغبة في الدفع والصلة بالمطلق . حيث تبلغ نسبة غير الراغبين في الدفع بين الأقارب ٢ , ٢٢٪ والجيران ٣ , ٨٣٪ والأصدقاء ٥ , ٣٨٪ وغير المعروفين قبل الزواج ١ , ٤٣٪ .

ونتيجة لتدني المبالغ التي تدفع للنفقة نجد أن هناك من المطلقات من يلجأن إلى طلب

المساعدة المالية من وزارة الشؤون الاجتماعية أو من الأقارب أو من صناديق الزكاة . ولدى سؤال أفراد العينة هل تأخذين مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية؟ أجابت ٦ , ٥١٪ بالنفي ، و٨ , ٢٩٪ بالإيجاب ، وامتنعت ٦ , ١٨٪ عن الإجابة . وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول (٢) تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تسلم مساعدات حكومية ومكان الاقامة ، ونمط السكن ، وملكية السكن ، والدخل ، وعدد المقيمين في المنزل ، وعدد الأبناء ، وتعليم المطلقة ، وعمالة المطلقة . وتشير البيانات إلى أن ٧ , ١٩٪ من المقيمات في محافظتي العاصمة وحولي يتسلمن مساعدات اجتماعية مقابل ٣ , ٤٥٪ من المقيمات في المحافظات الأخرى . وتبين كذلك أن من يتلقين مساعدات من المقيمات في بيوت ذوي الدخل المحدود ٢ , ٤٥٪ والبيوت الشرقية والملاحق ٣ , ٣٣٪ ، الفلل ٧ , ٢٦٪ والشقق ٤ , ١٥٪ . وهذا متوقع إذ أن الفئات الأدنى دخلا هي الأكثر حاجة واستحقاقا للمساعدات . وتأكيدا لذلك نجد أن ٣ , ٥٥٪ ممن دخلهن الشهري أقل من ٣٩٩ د .ك يتلقين مساعدات ، مقابل ٨ , ٦٪ لذوي الدخل البالغ ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك ، و٢٠٪ لذوي الدخل البالغ ٦٠٠ د .ك فما فوق . ونجد أن ٧٥٪ من الأميات أو الحاصلات على الابتدائية يتسلمن مساعدات حكومية ، مقابل ٩ , ٣٨٪ من الحاصلات على المتوسط أو الثانوي ، و ٧ ,٧٪ من الحاصلات على الشهادة الجامعية . وتبين أن ٥٠٪ من العاطلات اللاتي سبق لهن العمل يحصلن على المساعدات الحكومية و ٢ , ٦٣٪ من العاطلات اللاتي لم يسبق لهن العمل . ونجد أن من لديهن أبناء أكثر طلبا للمساعدة . وكذلك نجد أن طلب المساعدات يزداد بازدياد المقيمين في المنزل . فنجد أن ٧ , ١٦٪ من المقيمات مع ١ ـ ٥ أشخاص يتسلمن مساعدات مقابل ٥٤٪ من المقيمات مع ٩ أشخاص فما فوق .

وعند سؤال أفراد العينة عن طلبهن مساعدات من الأقارب ، أجابت ٧٨٪ بالنفي ، و ٧ , ١٠٪ بالايجاب ، و ٨ , ٦٪ بطلبها أحيانا ، و ٥ , ١٪ نادراً و ٩ , ٢٪ بالطلب من آخرين . ويبدو أن طلب المساعدة من الأقارب أكبر في محافظتي العاصمة وحولي منها في المحافظات الأخرى فهناك ٢٦٪ من المطلقات في هاتين المحافظتين ممن يتسلمون مساعدات بشكل مستمر أو أحيانا و ٦٩٪ ممن لم يطلبها مطلقا مقابل ١٣٪ و ٨٣٪ على التوالي في المحافظات الثلاث . ونجد أن هذا التعاون في تقديم المساعدة المالية بين الأقارب أكبر بين المقيمات في بيوت ذوي الدخل المحدود وبيوت شرقية أو غرف أو ملاحق . وخاصة بين المقيمات بشكل مستقل مع أبنائهن أو مع إخوانهن أو أخواتهن . ويبدو أن الحاجة المادية بين بعض المطلقات تضطرهن لطلب المساعدة المالية من الأقارب ، وهذه الفئة يبدو أنها لم تستطع الحصول على نفقة للأبناء أو مساعدة

حكومية أو أن تلك النفقة غير كافية بحيث أصبح طلب المساعدة من الأقارب أو صناديق الزكاة ضرورة ملحة .

ومن أجل التأكد من الجهة التي تتجه إليها المطلقة عند حاجتها المادية ، تم سؤال أفراد العينة : لو كنت بحاجة إلى مساعدة مالية بعد الطلاق فإلى من تذهبين لطلب المساعدة؟ أجابت ٢ , ١٪ الأبناء ، ٧ , ٤٥٪ الأبوين و ٩ , ٣٪ الأقارب و ١٩٪ وزارة الشؤون الاجتماعية ، و ٩ , ١٪ صناديق الزكاة و ٨ , ٠٪ الأصدقاء و ٤ , ٠٪ الزوج السابق ، وأشارت ٣ , ٢٣٪ إلى عدم حاجتهن المالية . والجدير بالذكر أن أي واحدة لم تختر أهل الزوج . وقد تبين من البيانات الواردة في الجدول (٣) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجهة التي تطلب منها المساعدة بعد الطلاق ومكان الإقامة ، والدخل الشهري للمطلقة ، وعدد المقيمين في المنزل ، والعمر الحالي للمطلقة ، وعدد الأبناء ، وتعليم المطلقة ، وعمالة المطلقة . وتبين أن ١ , ٥٨٪ في محافظات الجهراء والأحمدي والفروانية أبدين الرغبة في الذهاب إلى الأبوين والأبناء والأقارب و ٥ , ٢٦٪ أبدين الرغبة بالطلب من الجهات الأخرى . بالمقابل نجد أن ١ , ٤٤٪ من المطلقات من محافظتي العاصمة وحولي اخترن الرغبة الأولى و ٢ , ١٧٪ اخترن الرغبة الأخيرة . وهناك ٥ , ١٥٪ من المحافظات الثلاث أبدين عدم الحاجة للمساعدة مقابل ٧ , ٣٨٪ لمحافظتي العاصمة وحولي . ويبدو أن أغلبية المقيمات في العاصمة وحولي أعلى دخلا من المقيمات في المحافظات الثلاث . ومما لاشك فيه أن طلب المساعدة المالية مرتبط بالدخل ، حيث نجد أن ٦ , ١٢٪ ممن دخلهن أقل من ٣٩٩ د .ك أشرن إلى عدم الحاجة إلى لمساعدة ، مقابل ٦ , ٣٨٪ من فئة الدخل ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك و ٨ , ٥٨٪ من فئة الدخل ٦٠٠ د .ك فما فوق . ففي حين نجد أن الأغلبية من فئة الدخل الأدنى تفضل الاتجاه إلى الأبوين أو وزارة الشؤون أو صناديق الزكاة ، نجد أن الأغلبية بين فئتي الدخل الثانية والثالثة تفضل عدم طلب المساعدة أو الذهاب إلى الأبوين . ولذا فكلما زاد الدخل قلت الحاجة إلى طلب المساعدة ، وكلما قل الدخل زاد طلب المساعدة من الأبوين أو الأبناء أو الأقارب أو وزارة الشؤون أو صناديق الزكاة . وترتبط الحاجة إلى طلب المساعدة بعدد المقيمين مع المطلقة ، فكلما كان عدد المقيمين قليلا تدنت الرغبة في طلب المساعدة ، وكلما زاد عدد المقيمين مع المطلقة زادت الرغبة بالاتجاه إلى طلب المساعدة سواء من الأبوين أو الأبناء أو الأقارب أو من جهات حكومية وأهلية .

ونجد أن المطلقات ممن لديهن أبناء يتجهن إلى طلب المساعدة من الجهات الحكومية والأهلية نظرا لأن لوائح تلك المؤسسات تسمح لمساعدة أولئك بشكل أكبر . فهناك ٠ , ٣٥٪ من الأمهات

أشرن إلى قرارهن بالذهاب إلى وزارة الشؤون أو صناديق الزكاة عند الحاجة ، مقابل ٧ , ١١٪ ممن طلقن دون أبناء . ونجد أن ٥ , ٦٢٪ من الفئة الأخيرة أبدين الرغبة في الذهاب إلى الأبوين أو الأبناء أو الأقارب ، مقابل ٥ , ٤٢٪ من الأمهات . ونجد أن مستوى تعليم المطلقة والمرتبط بالدخل وعمل المرأة له علاقة عكسية بطلب المساعدة خاصة من الجهات الحكومية والأهلية . فتبين أن ٧ , ٤٥٪ من الأميات أشرن إلى رغبتهن في طلب المساعدة من وزارة الشؤون أو صناديق الزكاة ، و ٦ , ٨٪ منهن أبدين عدم الحاجة للمساعدة ، في المقابل نجد أن ٣ , ٥٪ و ٢ , ٣٨٪ على التوالي من الجامعيات أبدين الرغبة أو عدمها . ونجد أن هناك علاقة مماثلة مع عمل المرأة . فهناك ٠ , ٣٦٪ من العاملات أبدين عدم الرغبة في طلب المساعدة و ٣ , ١٢٪ أشرن إلى عزمهن اللجوء إلى الجهات الحكومية والأهلية ، بالمقابل نجد أن ٧ , ١١٪ بين العاطلات اللاتي لم يسبق لهن العمل أبدين عدم الحاجة و ٣ , ٣٣٪ اخترن الجهات الحكومية والأهلية . وتشير البيانات إلى وجود علاقة إيجابية بين عمر المطلقة وعدم الرغبة بطلب المساعدة أو طلبها من الجهات الحكومية والأهلية . فقد أبدت ٩ , ١٧٪ من الفئة العمرية ١٦ ـ ٢٥ سنة الرغبة في طلب المساعدة من الجهات الحكومية والأهلية ، وأشارت نسبة مماثلة إلى عدم الحاجة ، في المقابل هناك ٤٠٪ و ٣٦٪ على التوالي بين الفئة العمرية أكثر من ٣٤ سنة . وهذا الأمر ليس بمستغرب حيث نجد أن الأصغر سنا أكثر ميلا لطلب المساعدة من الأبوين والأقارب بينما الأكبر سنا يلجأن إلى المؤسسات الحكومية أو الأهلية ، أما إذا كن من الجامعيات العاملات فلديهن دخل يدفع بعضهن للاستغناء عن طلب المساعدة .

ولدى سؤال أفراد العينة ممن لم تتح لهن فرصة الزواج من جديد ـ نفس السؤال السابق ، جاءت الإجابات مماثلة تقريبا . فهناك ٩ , ٤١٪ اخترن الأبوين ، و ٩ , ٢٢٪ وزارة الشؤون ، و ٥ , ١٥٪ أبدين عدم الحاجة ، ٣ , ٤٪ اخترن الأقارب ، ٦ , ١٪ صناديق الزكاة ، ونسبة مماثلة الأبناء والبنات ، ٤ , ٠٪ الأصدقاء ونسبة مماثلة الزوج السابق . وتشير البيانات الواردة في الجدول (٤) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بمكان الإقامة ، والدخل الشهري للمطلق ، وعدد المقيمين في المنزل ، ووجود الأبناء ، وتعليم المطلقة ، وعمل المطلقة ، وعمر المطلقة . وتبدو النسب في الجدول مماثلة تقريبا لتلك المتعلقة بمجموع العينة . فالمطلقات من المحافظات الثلاث أبدين رغبة أكبر بطلب المساعدة سواء من الأبوين أو وزارة الشؤون ، بينما أبدت المطلقات من محافظتي العاصمة وحولي رغبة أقل في طلب المساعدة . وهذا ربما يعود إلى زيادة دخل الفئة الأخيرة . نظرا لحصولها على مؤهل جامعي وعملها خارج المنزل . وكما أشرنا فزيادة الدخل

تغني المطلقة عن طلب المساعدة ، ولذا نجد أن الأغلبية من الفئة الأدنى دخلا تفضل اللجوء إلى الأبوين أو الجهات الحكومية والأهلية ، بينما نجد أن الأغلبية من فئة الدخل الأعلى ترفض طلب المساعدة . وهذا الأمر له علاقة بعدد المقيمين في المنزل فكلما زاد عددهم كانت هناك حاجة إلى اللجوء إلى الأبوين أو الجهات الخارجية بطلب المساعدة ، وكلما قل عددهم تضاءلت الحاجة لطلب المساعدة خاصة في الجهات الحكومية والأهلية . وكذلك بالنسبة لوجود الأبناء . فكلما وجد الأبناء أصبح هناك مبرر أكبر إلى اللجوء إلى الجهات الحكومية والأهلية لطلب المساعدة . ونجد أن معظم المطلقات الأدنى تعليما أبدين الرغبة بطلب المساعدة من الجهات الحكومية والأهلية ، بينما أبدت الجامعيات عدم الرغبة أو اللجوء إلى الأبوين . ونجد أن العاملات من أفراد العينة أقل رغبة في طلب المساعدة خاصة من المؤسسات الحكومية والأهلية ، بينما تبدي العاطلات رغبة أكبر في طلب المساعدة من تلك الجهات .

والمرأة المطلقة إذا كانت ظروفها المالية جيدة فبإمكانها الاقامة وأبنائها مع الأبوين أو الأخوة وإن شعرت بمضايقات مستمرة من قبل زوجات الأخوة أو زوجة الأب فبإمكانها الاقامة بمنزل مستقل . وتشير البيانات إلى أن ٤٨٪ من أفراد العينة يقمن مع الأبوين و ١١٪ مع أحد الأبوين والأخوة ، و ١٤٪ مع الأخوات و ٥٪ مع الأقارب ، و ١٧٪ مع الزوج الحالي ، و ٤٪ يقمن مع أبنائهن أو بشكل مستقل مع المطلق في أحد أدوار المنزل أو ملحق . وهكذا نجد أن الأغلبية من المطلقات قد لا تسمح لهن ظروفهن المالية بالاقامة بشكل مستقل ، ولذا تضطر للتكيف مع مزاجية وربما تسلطية زوجة الأخ أو زوجة الأب . والمرأة المطلقة خاصة الأم تواجهها خيارات صعبة فيما يتعلق بمستقبلها ومستقبل أبنائها . ولذا طرحنا سؤالا على غير المتزوجات من أفراد العينة فيما إذا كن يفكرن في الزواج مرة أخرى كحل للمشكلات المترتبة من الطلاق . وقد أجابت ٩ , ٣٢٪ من أفراد العينة بأحيانا ، و ٦ , ١١٪ قليلا أو نادرا ، و ٠ , ٣٦٪ قبل وليس الآن أو مطلقا . وتشير البيانات الواردة في الجدول (٥) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفكير في الزواج كحل للمشكلات المترتبة على الطلاق ومكان الاقامة ، ونمط السكن ، والدخل الشهري للمطلقة ، وعدد المقيمين في المنزل ، والعمر الحالي للمطلقة ، والأبناء ، وعدد سنوات الزواج ، وعمالة المطلقة . ويبدو أن من تمتعت بوضع مالي جيد ومتقدمة في السن ولديها أبناء وعاملة أو متقاعدة نجدها غير متحمسة لفكرة الزواج مرة أخرى ، أما من تدنى دخلها وصغر سنها وليس لديها أبناء وعاطلة فإنها ترحب بفكرة الزواج مرة ثانية .

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول (٥) ذلك ، حيث نجد أن ٨ , ٥١٪ من المطلقات من

محافظتي العاصمة وحولي أبدين عدم الرغبة بالزواج ثانية مقابل ٤٠٪ من المحافظات الثلاث . ونجد أن الأغلبية من المقيمات في فلل أو شقق أو ملاحق لا يرغبن بالزواج ثانية مقابل ٩ , ٣٦٪ من المقيمات في بيت ذوي الدخل المحدود . ونجد أن هناك ٨ , ٥٨٪ من ذوي الدخل ٦٠٠ د .ك فما فوق غير راغبات بالزواج ثانية مقابل ٢ , ٣٦٪ من ذوي الدخل أقل من ٣٩٩ د .ك . وكذلك نجد أن ٩ , ٦١٪ من المقيمات مع عدد قليل ١ ـ ٥ أفراد لايبدين رغبة بالزواج ثانية مقابل ٩ , ٣٥٪ من المقيمات مع ٩ أفراد فما فوق . ونجد أن ٩ , ٢٩٪ من فئة السن ١٦ ـ ٢٥ سنة لا يرغبن في الزواج مقابل ٧ , ٧١٪ من فئة السن ٣٤ سنة فما فوق . ونجد بين من لديهن أبناء ٠ , ٦٠٪ غير راغبات بالزواج ثانية مقابل ٨ , ٢٥٪ ممن ليس لهن أبناء . أما من استمر زواجها السابق طويلا فلا ترغب في الزواج ثانية . فهناك ٧ , ٥٩٪ ممن استمر زواجهن ٥ سنوات فما فوق لا يرغبن في الزواج مرة ثانية مقابل ١ ,٣٤٪ لمن استمر زواجهن أقل من سنتين . والمرأة العاملة أو المتقاعدة لا ترغب بالزواج ثانية . فهناك ٥ , ٦٢٪ من العاملات اللاتي سبق لهن العمل لا يرغبن بالزواج ثانية ، مقابل ١ , ٤١٪ من العاطلات اللاتي لم يسبق لهن العمل .

ولذا نجد أن المطلقة وخاصة الأم إذا توفرت لها الرعاية السكنية في مكان مستقل شقة ، ملحق ، أو جزء من فيلا فهي غير راغبة في الزواج ثانية . وبشكل خاص إذا كان دخلها الشهري جيدا وكانت تقيم مع عدد قليل من الأفراد وسنها قد تخطى الثلاثين ولديها أبناء وقد تقاعدت أو في طريقها إلى التقاعد ، وكانت متزوجة لفترة تخطت خمس سنوات . فأغلبية المطلقات من تلك الفئات لا يرغبن في العودة إلى الزواج ، نظرا لأن حياة ما بعد الطلاق أفضل من الحياة الزوجية أو أنها قد مرت بتجربة لا تريد تكرارها ، أو أنها مقتنعة أن فرصها في الزواج صعبة ، ولذا ترغب في تكريس حياتها لتربية الأبناء . ويبدو أن نسبة أكبر من أولئك النساء بين المطلقات من محافظتي العاصمة وحولي . أما من تشارك الأبوين والأخوة وأبناءهم في منزل من بيوت ذوي الدخل المحدود ، ودخلها متدن أو أنها عاطلة لم يسبق لها العمل ، وعمرها أقل من ٣٠ سنة وليس لديها أبناء ، ولم يستمر زواجها السابق لفترة طويلة ، فإنها تفكر وترغب في الزواج مرة أخرى . والدافع لذلك هو الرغبة في حل المشكلات المترتبة على الطلاق ، وخاصة الصراع مع من تقيم معهم ، ثم الرغبة في الإنجاب والاستقرار العائلي .

الخلاصة:

وهكذا نجد أن الأغلبية العظمى من المطلقات مقيمات مع الأبوين أو الأخوة والأخوات أو الأقارب ، وهناك نسبة قليلة مقيمات مع الزوج الحالي ، ونسبة أقل مقيمة هي وأبناؤها بشكل مستقل مع المطلق . وتؤكد البيانات أن أكثرية المطلقات مع الأب والأخوة يعتقدن أن الوضع المالي أفضل أو لم يتغير بعد الطلاق . في حين ترى المقيمات مع المطلق أو الأقارب أن الوضع أفضل بعد الطلاق . أما أكثرية المقيمات مع الزوج الحالي فترى أن الوضع أفضل في أثناء الزواج الحالي أو لا يوجد تغير . والواقع أن المطلقة حتى وإن رغبت بالاستقلال السكني فهي غير قادرة عليه لاعتمادها ماليا على الآخرين . ولذا نجد أن الأغلبية العظمى من أفراد العينة بعد طلاقهن اتجهن إلى الإقامة مع الآخرين . على الرغم مما تولده تلك الإقامة من مشكلات لها ولأبنائها . فمكان الإقامة قد يكون محدوداً وكذلك الموارد ، ويبدأ الصراع اليومي بين الأطفال وبين النساء وبينهن والأخوة على تسوية الأمور المالية . وعندما يفضل معظمهن الوضع المالي بعد الطلاق فالمفاضلة تمت مع الإقامة مع المطلق وليس الإقامة المستقلة . فالمطلقة تعتمد على من تقيم معهم فيما يتعلق بالسكن والمعيشة ، وتصرف من دخلها إن وجد على حاجاتها وأبنائها . ويعود ذلك إلى أن المطلقة قلما تحصل على نفقة سخية لها ولأبنائها . ونجد أن هناك نسبة قليلة ممن تتسلم نفقة للأبناء نظرا لجهل المطلقة بحقوقها أو تخوفها وأسرتها من المواجهة في المحاكم . وحتى تلك القلة ممن تتسلم نفقة الأطفال فإنها لا تتجاوز بالنسبة لمعظمهن ٥٠ د .ك شهريا للطفل الواحد . ونتيجة لضآلة مبلغ النفقة ، نجد أن هناك من يتجه إلى طلب المساعدة المالية . وبالتالي فثلث المطلقات على الأقل يتسلمن مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية وهناك من يتسلم مساعدات من جهات أخرى . وهناك فئة محدودة أبدت عدم حاجتها إلى المساعدة وهؤلاء ممن لديهن دخل جيد ومعتمدات في الإقامة على الأبوين وليس لديهن أبناء . ولذا نجد أن هناك نسبة كبيرة بين المطلقات ممن تفكر في الزواج ثانية كحل للتخلص من المشاكل المترتبة عن الطلاق ، خاصة من الأدنى دخلا والأصغر سناً وليس لديهن أبناء .

الجدول (١)
التوزيع النسبي للمطلقات بحسب الوضع المالي للمطلقة وبحسب المتغيرات المستقلة

هل الوضع المالي أفضل؟ / المتغيرات المستقلة	قبل الزواج	في أثناء الزواج	بعد الطلاق	في أثناء الزواج الحالي	لم يتغير	المجموع	كا٢
١ـ المحافظة							١٢,٨**
أ ـ العاصمة/ حولي	٧,٣	١٠,٤	٢٧,١	٤,٢	٥١,٠	٩٦	
ب ـ الجهراء/ الأحمدي/ الفروانية	٦,٤	٨,٩	٤١,٤	١١,٥	٣١,٨	١٥٧	
٢ـ عدد المقيمين مع المطلقة							١٥,٥**
أ ـ ١ ـ ٥	١٠,٧	١٥,٥	٢٢,٦	١٠,٧	٤٠,٥	٨٤	
ب ـ ٦ ـ ٨	٥,٣	٦,٧	٤٠,٠	٦,٧	٤١,٣	٧٥	
جـ ـ ٩ فما فوق	٤,٣	٦,٥	٤٥,٢	٨,٦	٣٥,٥	٩٣	
٣ـ العمر الحالي للمطلقة							٢٢,٧**
أ ـ ١٦ ـ ٢٥	٧,٤	٢,٨	٤١,٧	١٤,٨	٣٣,٣	١٠٨	
ب ـ ٢٦ ـ ٣٣	٧,٤	١٢,٨	٣٣,٠	٥,٣	٤١,٥	٩٤	
جـ ـ ٣٤ فما فوق	٣,٩	١٧,٦	٢٩,٤	٢,٠	٤٧,١	٥١	
٤ـ الأبناء							٢٨,٣**
أ ـ نعم	٨,٠	١٦,٠	٤١,٦	٢,٤	٣٢,٠	١٢٥	
ب ـ لا	٥,٥	٣,١	٣٠,٥	١٤,٨	٤٦,١	١٢٨	
٥ـ عدد سنوات الزواج							٣١,٦**
أ ـ < سنتان	٦,٤	٢,٨	٢٧,٥	١٥,٦	٤٧,٧	١٠٩	
ب ـ ٢ < ٥ سنة	٧,٦	٩,١	٤٢,٤	٤,٥	٣٦,٤	٦٦	
جـ ـ ٥ سنة	٦,٤	١٩,٢	٤٢,٣	٢,٦	٢٩,٥	٧٨	
٦ـ عمالة المطلقة حاليا							١٩,٣**
أ ـ عاملة	٣,٤	١٢,٠	٣٢,٥	٦,٠	٤٦,٢	١١٧	
ب ـ عاطلة سبق لها العمل	١٧,٤	٤,٣	١٧,٤	٨,٧	٥٢,٢	٢٣	
جـ ـ عاطلة لم يسبق لها العمل	٨,٠	٨,٠	٤٣,٤	١١,٥	٢٩,٢	١١٣	
٧ـ حالة المطلقة المالية والمطلق							٣٠,٨**
أ ـ مماثلة	٤,٦	٩,٠	٣٢,٨	١٠,٤	٤٣,٣	١٣٤	
ب ـ أعلى	--	٢١,٢	٣٤,٦	٩,٦	٣٤,٦	٥٢	
جـ ـ أدنى	١٦,٧	١,٥	٤٣,٩	٤,٥	٣٣,٣	٦٦	

* كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فما دون .

** كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠١ فما دون .

الجدول (٢)
توزيع النسبي للمطلقات بحسب تسلم المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والمتغيرات المستقلة

تسلم المساعدة الحكومية / المتغيرات المستقلة	نعم	لا	المجموع	كا٢
١ـ المحافظة				١٣,٢**
أ ـ العاصمة/ حولي	١٩,٧	٨٠,٣	٧١	
ب ـ الجهراء/ الأحمدي/ الفروانية	٤٥,٣	٥٤,٧	١٣٩	
٢ـ نمط السكن الحالي				١٠,٩**
أ ـ فيلا	٢٦,٧	٧٣,٣	٤٥	
ب ـ شقة	١٥,٤	٨٤,٦	٢٦	
جـ ـ بيت شرقي/ ملحق	٣٣,٣	٦٦,٧	١٥	
د ـ بيت دخل محدود	٤٥,٢	٥٤,٨	١٢٤	
٣ـ الدخل الشهري للمطلقة				٣٢,٧**
أ ـ < ٣٩٩ د .ك	٥٥,٣	٤٩,٧	١١٤	
ب ـ ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك	٦,٨	٩٣,٢	٤٤	
جـ ـ ٦٠٠ د .ك فما فوق	٢٠,٠	٨٠,٠	١٠	
٤ـ تعليم المطلقة				٣٩,٣**
أ ـ أمي/ ابتدائي	٧٥,٠	٢٥,٠	٣٢	
ب ـ متوسط/ ثانوي	٣٨,٩	٦١,١	١٢٦	
جـ ـ جامعي فما فوق	٧,٧	٩٢,٣	٥٢	
٥ـ عمالة المطلقة				٨٠,٢**
أ ـ عاملة	١,٢	٩٨,٨	٨٦	
ب ـ عاطلة سبق لها العمل	٥٠,٠	٥٠,٠	١٨	
جـ ـ عاطلة لم يسبق لها العمل	٦٣,٢	٣٦,٨	١٠٦	
٦ـ عدد المقيمين في المنزل				٢٢,٢**
أ ـ ١ ـ ٥	١٦,٧	٨٣,٣	٦٦	
ب ـ ٦ ـ ٨	٣٥,٥	٦٤,٥	٦٢	
جـ ـ ٩ فما فوق	٥٤,٣	٤٥,٧	٨١	
٧ـ الأبناء				٣,٨*
أ ـ نعم	٤٣,٣	٥٦,٧	١٠٤	
ب ـ لا	٣٠,٢	٦٩,٨	١٠٦	

* كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فما دون .

** كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠١ فما دون .

الجدول (٣)

التوزيع النسبي للمطلقات بحسب الجهة التي تطلب منها المساعدة بعد الطلاق وبحسب المتغيرات المستقلة

الجهة التي تطلب منها المساعدة / المتغيرات المستقلة	الأبوان/ الأبناء/ الأقارب	وزارة الشئون صناديق الزكاة الأصدقاء الزوج السابق	لاحاجة لطلب المساعدة	المجموع	كا٢
١ـ المحافظة					١٧,٢**
أ ـ العاصمة ، حولي	٤٤,١	١٧,٢	٣٨,٧	٩٣	
ب ـ الجهراء/ الأحمدي/ الفروانية	٥٨,١	٢٦,٥	١٥,٥	١٥٥	
٢ـ الدخل الشهري للمطلقة					٢٩,٠**
أ ـ أقل من ٣٩٩ د .ك	٥٥,٩	٣١,٥	١٢,٦	١٢٧	
ب ـ ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك	٤٧,٤	١٤,٠	٣٨,٦	٥٧	
جـ ـ ٦٠٠ د .ك فما فوق	٢٩,٤	١١,٨	٥٨,٨	١٧	
٣ـ عدد المقيمين في المنزل					١٥,٠**
أ ـ ١ ـ ٥	٥١,٢	١٤,٦	٣٤,١	٨٢	
ب ـ ٦ ـ ٨	٤٢,٧	٣٢,٠	٢٥,٣	٧٥	
جـ ـ ٩ فما فوق	٦٢,٢	٢٣,٣	١٤,٤	٩٠	
٤ـ الأبناء					١٩,٥**
أ ـ نعم	٤٢,٥	٣٥,٠	٢٢,٥	١٢٠	
ب ـ لا	٦٢,٥	١١,٧	٢٥,٨	١٢٨	
٥ـ تعليم المطلقة					٣٠,٢**
أ ـ أمي/ ابتدائي	٤٥,٧	٤٥,٧	٨,٦	٣٥	
ب ـ متوسط/ ثانوي	٥٢,٦	٢٧,٠	٢٠,٤	١٣٧	
جـ ـ جامعي فما فوق	٥٦,٦	٥,٣	٣٨,٢	٧٦	
٦ـ عمالة المطلقة					٢٤,٨**
أ ـ عاملة	٥١,٨	١٢,٣	٣٦,٠	١١٤	
ب ـ عاطلة سبق لها العمل	٤٧,٨	٢٦,١	٢٦,١	٢٣	
جـ ـ عاطلة لم يسبق لها العمل	٥٥,٠	٣٣,٣	١١,٧	١١١	
٧ـ العمر الحالي للمطلقة					٢٣,١**
أ ـ ١٦ ـ ٢٥ سنة	٦٤,٢	١٧,٩	١٧,٩	١٠٦	
ب ـ ٢٦ ـ ٣٣ سنة	٥٥,٤	١٩,٦	٢٥,٠	٩٢	
جـ ـ ٣٤ فما فوق	٢٤,٠	٤٠,٠	٣٦,٠	٥٠	

* كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فما دون .

** كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠١ فما دون .

الجدول (٤)

التوزيع النسبي للمطلقات غير المتزوجات بحسب الجهة التي تطلب منها المساعدة وبحسب المتغيرات المستقلة

الجهة التي تطلب منها المساعدة / المتغيرات المستقلة	الأبوان/ الأبناء/ الأقارب	وزارة الشئون صناديق الزكاة الأصدقاء الزوج السابق	لاحاجة لطلب المساعدة	المجموع	كا٢
١ـ المحافظة					١٠,٥ **
أ ـ العاصمة ، حولي	٥٠,٦	٢١,٨	٢٧,٦	٨٧	
ب ـ الجهراء/ الأحمدي/ الفروانية	٥٦,٠	٣٢,٦	١١,٣	١٤١	
٢ـ الدخل الشهري للمطلقة					٣١,١ **
أ ـ أقل من ٣٩٩ د .ك	٥٥,٣	٣٥,٨	٨,٩	١٢٣	
ب ـ ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك	٥٦,٩	١٣,٧	٢٩,٤	٥١	
جـ ـ ٦٠٠ د .ك فما فوق	٣١,٣	١٢,٥	٥٦,٣	١٦	
٣ـ عدد المقيمين في المنزل					١٥,٩ **
أ ـ ١ ـ ٥	٥٤,٩	١٦,٩	٢٨,٢	٧١	
ب ـ ٦ ـ ٨	٤٤,٣	٣٨,٦	١٧,١	٧٠	
جـ ـ ٩ فما فوق	٦٠,٩	٢٩,٩	٩,٢	٨٧	
٤ـ الأبناء					١٥,٤ **
أ ـ نعم	٤٣,٧	٣٩,٥	١٦,٨	١١٩	
ب ـ لا	٦٥,١	١٦,٥	١٨,٣	١٠٩	
٥ـ تعليم المطلقة					٣١,٣ **
أ ـ أمي/ ابتدائي	٤١,٢	٥٠,٠	٨,٨	٣٤	
ب ـ متوسط/ ثانوي	٥٣,٦	٣٤,٤	١٢,٠	١٢٥	
جـ ـ جامعي فما فوق	٦٠,٩	٧,٢	٣١,٩	٦٩	
٦ـ عمالة المطلقة					٢٩,٧ **
أ ـ عاملة	٥٨,٧	١٣,٥	٢٧,٩	١٠٤	
ب ـ عاطلة سبق لها العمل	٥٠,٠	٣١,٨	١٨,٢	٢٢	
جـ ـ عاطلة لم يسبق لها العمل	٥٠,٠	٤٣,١	٦,٩	١٠٢	
٧ـ العمر الحالي للمطلقة					٢١,٠ **
أ ـ ١٦ ـ ٢٥ سنة	٥٧,٩	٢٨,٤	١٣,٧	٩٥	
ب ـ ٢٦ ـ ٣٣ سنة	٦٥,١	١٩,٨	١٥,١	٨٦	
جـ ـ ٣٤ فما فوق	٢٥,٥	٤٤,٧	٢٩,٨	٤٧	

* كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فما دون .

** كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠١ فما دون .

الجدول (٥)

التوزيع النسبي للمطلقات غير المتزوجات بحسب التفكير بالزواج مرة أخرى وبحسب المتغيرات المتسقلة

التفكير بالزواج / المتغيرات المستقلة	أحيانا	نادرا	قبل وليس الآن/ مطلقا	المجموع	كا٢
١ـ المحافظة					٦,٥**
أ ـ العاصمة/ حولي	٤١,٠	٧,٢	٥١,٨	٨٣	
ب ـ الجهراء/ الأحمدي/ الفروانية	٤٠,٨	١٩,٢	٤٠,٠	١٢٥	
٢ـ نمط السكن					١٢,٣*
أ ـ فيلا	٣٥,٧	١٤,٣	٥٠,٠	٥٦	
ب ـ شقة	١٥,٨	١٠,٥	٧٣,٧	١٩	
جـ ـ بيت شرقي/ ملحق	٤٥,٥	--	٥٤,٥	١١	
د ـ بيت ذوي دخل محدود	٤٦,٧	١٦,٤	٣٦,٩	١٢٢	
٣ـ الدخل الشهري للمطلقة					١٠,٩**
أ ـ < ٣٩٩ د .ك	٤٤,٠	١٩,٨	٣٦,٢	١١٦	
ب ـ ٤٠٠ ـ ٥٩٩ د .ك	٣٦,٥	٧,٧	٥٥,٨	٥٢	
جـ ـ ٦٠٠ د .ك فما فوق	٤١,٢	--	٥٨,٨	١٧	
٤ـ عدد المقيمين في المنزل					١٤,٤**
أ ـ ١ ـ ٥	٣٣,٣	٤,٨	٦١,٩	٦٣	
ب ـ ٦ ـ ٨	٤٦,٣	١٤,٩	٣٨,٨	٦٧	
جـ ـ ٩ فما فوق	٤٢,٣	٢١,٨	٣٥,٩	٧٨	
٥ـ العمر الحالي للمطلقة					٢٢,٥**
أ ـ ١٦ ـ ٢٥ سنة	٥١,٩	١٨,٢	٢٩,٩	٧٧	
ب ـ ٢٦ ـ ٣٣ سنة	٤٤,٧	١١,٨	٤٣,٥	٨٥	
جـ ـ ٣٤ سنة فما فوق	١٥,٢	١٣,٠	٧١,٧	٤٦	
٦ـ الأبناء					٢٤,٥**
أ ـ نعم	٣٠,٤	٩,٦	٦٠,٠	١١٥	
ب ـ لا	٥٣,٨	٢٠,٤	٢٥,٨	٩٣	
٧ـ عدد سنوات الزواج					١٢,٤**
أ ـ < سنتان	٥٢,٤	١٣,٤	٣٤,١	٨٢	
ب ـ ٢ < ٥ سنة	٤٠,٧	١٨,٥	٤٠,٧	٥٤	
جـ ـ ٥ سنة	٢٧,٨	١٢,٥	٥٩,٧	٧٢	
٨ـ عمالة المطلقة					٩,٨**
أ ـ عاملة	٤٥,١	٩,٨	٤٥,١	١٠٢	
ب ـ عاطلة سبق لها العمل	٣٧,٥	---	٦٢,٥	١٦	
جـ ـ عاطلة لم يسبق لها العمل	٣٦,٧	٢٢,٢	٤١,١	٩٠	

* كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فما دون .

** كا٢ دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠١ فما دون .

راجع العربية

سلوى عبدالحميد الخطيب (١٩٩٣) «الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي» . مجلة جامعة الملك سعود ، م٥ ، الآداب (١) (٢٠٥ ـ ٢٤٢) .

عبدالله عبدالرحمن الفيصل (١٩٩١) «بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية» مجلة جامعة الملك سعود . م (٣) الآداب (١) (١٨٩ ـ ٢١٦) .

علية حسن حسين (١٩٧٨) بحث الطلاق في المجتمع الكويتي ـ إدارة التخطيط والمتابعة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

. فهد الثاقب (١٩٩٦) «أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي؟ دراسة ميدانية «مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد الثالث ـ خريف ١٩٩٦ (٥١ ـ ٧٨) .

. محمد عيسى برهوم (١٩٧٧) . «مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن» مجلة العلوم الاجتماعية العدد الأول ـ السنة الخامسة ١٩٧٧ (٧ ـ ٣٦) .

ـ وزارة التخطيط (١٩٨٩) . احصاءات ظاهرة الطلاق في الكويت (١٩٦٧ ـ ١٩٨٧) .

المراجع الأجنبية

- Arendell, Terry (1987) "Women & The Economics of Divorce in the Contemporary United States "Signs 13:121 - 135.
- Cassetty, Judith (1983) The Parental Child Support Obligation. Lexington, MA Lexington Books.
- Corcoran, Mary; Greg Duncan & Martha Hill (1984) "The Economic Fortunes of Women & Children: Lessons From the Panel Study of Income Dynamics". Signs 10: 232 - 248.
- Karen C. Holden & Pamela J. Smock "The Economic Costs of Marital Dissolution: Why do Women Bear a Disproportionate Cost?". Annual Review of Social Science, 1991 (17): 51 - 78.
- Kitson, Gay & Leslie Morgan, "The Multiple Consequences of Divorce: A Decade Review" Journal of Marriage & the Family, 52: 913 - 924.
- Morgan, Leslie (1989) "Economic Well-being following Marital Termination: A Comparison of widowed & Divorced Women". Journal of Family Issues 10: 86 - 101.
- Peterson, Richard (1989) "Women, Work & Divorce" Albany, NY: Sunny Press.
- United Nations (1990), Demographic Year Book.
- Wallerstein, J.S. & Kelly, J.B. (1980) Surviving the Breakup: How Children & Parents Cope with Divorce. New York: Basic Books.
- Weitzam, Lenore (1985). The Divorce Revolution: The Unexpected Social & Economic consequences for Women & Children in America. New York: Free Press.